مجلة المعجمية - تونس

ع 18-19

2003

البنية الدلاليّة من التعريف المنطقي إلى الدلالة التصورية

سنية الحماسي

1 - تمهيد :

إنّ البحث في البنية الدلالية من خلال علاقتها بالتعريف المنطقي وبالدلالة التصورية اقتضى منا استدعاء مفاهيم نظرية ووسائل منهجية من علمين دقيقين عرفا منذ زمن يسير انقلابا في أدواتهما ومبادئهما وتطبيقاتهما.

أوّل هذين العلمين اللذين اعتمدناهما هو علم المنطق الذي تدققت وسائله وتشعّبت أبوابه وتعدّدت مستوياته، فاستعانت به مختلف العلوم في ضبط مناهجها وصرامة نتائجها، واستفادت منه العلوم الإنسانية خاصة طرقا في البحث الدّقيق والوصف المحكم.

إذ اتجه المنطق منذ مطلع القرن العشرين في وجهات ثلاث :

أ - وجهة تركيبية :

تتحدّد بمقتضاها صحّة الاستدلال باعتماده على مسلمات مخصوصة : ومنطلق هذه الوجهة اعتبار المنطق بقواعده وقوانينه وتقنياته أسّ العمليّة الاستدلالية، فتاريخ المنطق زاخر بالتعريفات التي تعتبره أداة الاستدلال الصّحيح إذ موضوع المنطق هو الاستدلال (inférence) والاستدلال هو الانتقال من قضية أو أكثر يسميها المناطقة مقدمة إلى قضية أخرى يسمونها النتيجة وترتبط المقدّمات بالنتائج برباط يقتضي فيه قبول المقدّمات قبول النتائج وتلك هي علاقة الاقتضاء (implication) والاستدلال ضربان استنباطي (déductive) واستقرائي (inductive).

ب - وجهة دلاليّة :

تتحدّد بمقتضاها صحّة الاستدلال بإمكان صدقه في جميع التأويلات المسندة إليه

داخل بنية دلاليّة مخصوصة، أو بتعبير آخر بامتناع التعرّض له بالنقض. وممّا اقرّه المنطق الصوري التقليدي أنّ قيمة الصدق المتعلق بالقضايا ترتبط بالحكم على قضية ما بالصدق، إذ القضية (Proposition) تحتوي على عنصرين هما المحتوى القضوي والتقرير أو الحكم عليه (assertion). والمحتوى هو ما يحتمل الصدق والكذب [1]، وتتوقف قيمة صدق القضية على قيمة صدق كلّ جزء من أجزائها.

ج) وجهة تداولية :

تتحدّد بمقتضاها صحة الاستدلال بإمكان توظيفه عند أحد المتكلّمين لإقناع المتلقي وإلزامه بمعنى معيّن في إطار ما أصبح يعرف بمستلزمات الحوار : (Les implications de la conversation).

وثاني العلمين اللذين اعتمدناهما هو علم اللسانيات الذي شهد منذ الستينات تغيرا جذريا في أساليب الوصف والتحليل للظواهر اللغوية. فلقد تتابعت الأبحاث اللسانية النظرية والإجرائية بوتيرة سريعة حتى اصبحنا نعيش وضعا معرفيا لعبت فيه اللسانيات أدوارا مركزية. وقد ارتبط هذا باعتماد اللسانيين الأنساق الصورية.

وقد استندنا في بحثنا إلى التمييز الذي تجريه اللسانيات بين مفهومين للدراسة المعجمية :

1) مفهوم أول للمعجم باعتباره رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، والمشتمل على ما تحصل لها من تجربتها في الكون من مفردات دالة، إمّا بذاتها وإمّا مقترنة بغيرها في سياق ما. وهو بهذا المفهوم معبّر عمّا يسمى المقدرة اللسانيّة (linguistic competence) ويقابل المعجم بهذا الفهم مصطلح (lexicon / lexique).

---

(1) Alfred Tarski : "The semantic conception of truth and the foundation of Semantics", 1972. In Semantics and the philosophy of language. Edited By Leonard Linsky. University of Ilinsois Press. London, pp. 13-47.

لقد أقام «تارسكي» مشروعه الفلسفي على محاولة البحث عن الشروط الأساسية التي يفترض تحققها في نظرية الصدق. وقد سعى إلى تعريف الصدق بصورة «كافية ماديا» و«صحيحة صوريا» وتتفق في نفس الوقت مع استعمالاته العادية. وقد انطلق «تارسكي» في صياغة مشروعه في جو من التقلبات والتطورات التي شهدها مفهوم الصدق. إذ لزم من العديد من النتائج التي حصلتها بعض العلوم، القول بضرورة تجاوز منطق «ثنائي القيمة» يأخذ بقيمتي الصدق والكذب فقط. وذلك لعجزه عن تقويم كل أنواع الجمل.

2) مفهوم ثان للمعجم باعتباره مدوّنة (Corpus) المفردات المعجمية في كتاب مرتبة ومعرّفة بنـوع ما من الترتيب والتعريـف. وقد تكون المفردات المدوّنة مفردات مؤلف من واضعي المعاجم أو مفردات المواضعة اللّغوية العامة، أو مصطلحات معجم مختصّ ويقابل المعجم بهذا المفهوم مصطلح القاموس أو المعجم الصناعي (/ Dictionary Dictionnaire).

ويرتبط المفهوم الأوّل بالمعجمية النظرية (lexicologie) وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالتها؛ بينما يرتبط المفهوم الثاني بالمعجمية التطبيقية (lexicographie) وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية (entrées lexicales) تجمع من مصادر ومستويات لغوية، ومن حيث هي مادة كتاب قد وضع بحسب منهج في الترتيب والتعريف معيّن، والمفهومان مترابطان[2].

وتأسيسا على ذلك يتنزل البحث في التعريف في مجال المعجمية التطبيقية ولكنه أيضا يستند الى آخر ما أفضت إليه النظريات المعجمية والدلالية الحديثة.

لا يخفى أن النظر في التعريف المنطقي (La définition logique) والبحث في أسسه وتقنياته لا يتسنى بدون الانطلاق من بداية التنظير للتعريف في الفكر الفلسفي اليوناني، وذلك بالعودة الى الجهود الأولى التي انجزها أفلاطون وأرسطو، وأرست قواعد هذه النظرية المعرفية إلى أن أوصلتها إلى نظرية قائمة بذاتها. إذ تشكل نظرية التعريف ركنا أساسيا من نظرية أعمّ وأشمل هي النظرية المنطقية. ويلعب التعريف دورا أساسيا في تشكيل مقدمات العلم البرهاني، إذ يزوّد النظرية الاستدلالية بمجموعة من الحدود التي تدخل في تشكيل بنية المقدمات.

وقد مرت المقدمات التي مهدت لنظرية التعريف بخطّ تاريخي طويل، انتقلت فيه من الممارسات العملية إل معرفة نظرية محضة. وقد كان الحاضن الأول لها هو القضايا الهندسية التي ميّز فيها الفلاسفة بين حدود أولية وحدود ثانوية. وكان لهذا التمييز أهمية في نظرية التعريف إذ عملية التجريد الذهني للقضايا الهندسية من أصولها الواقعية الحسيّة

(2) إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم. دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997. ص. ص. 7-11.

تقتضي أولا صياغة مفاهيم عقلية، وفي هذه المفاهيم يجري التمييز بين ما هو أولي (primary) بيّن بذاته لا يحتاج إلى حدود أخرى في شرح معناه وبين ما هو ثانوي (secondary) يعتمد في شرح معناه على الحدود الأوليّة.

فالحدود الأولية تمثل بداية البناء الهندسي باعتبار الهندسة علما استدلاليا والقضايا الهندسية تنتمي الى نظام منطقي؛ وهذا يعني أن العمليّة البرهانية لا يمكن أن تتم دون ايجاد تعريفات هندسية. وقد اهتم أفلاطون اهتماما واضحا بنظرية التعريف إدراكا منه لأهمية التعريف في الكشف عن جوهر الشيء وفي بناء مبادئ العلوم الرياضية من حساب وهندسة. وقد تأثر أفلاطون في نظريته التعريف على حدّ تعبير أرسطو «بمحاولة سقراط في تعريف المفاهيم الأخلاقية» (3). وأكد أفلاطون على ضرورة صوغ التعريف في حدود وأن يشتمل على مبادئ تحُدُّ الشيء الذي يراد تعريفه. فالتعريفات تمثل عند أفلاطون «نهاية عملية الحصول على معرفة الأشياء والإدراك» ويأتي الإرث المنطقي الأرسطي ليزوّد نظرية التعريف بالأطر العامة ولذلك نتوسع أكثر في تراث المعلم الأول في نظرية التعريف.

في كتاب التحليلات الثانية يرى أرسطو أن كل برهان يبدأ بثلاثة عناصر : تعريفات Définitions ومُسلّمات axiomes وفرضيات hypothèses يبدأ بها كل برهان لكنها هي ذاتها لا تقبل البرهان. والمقصود بالبرهان عند ارسطو هو بوجه خاص البرهان الهندسي. فالتعريفات تحدد معاني الألفاظ المستخدمة في العلم المراد بحثه وليست التعريفات قضايا تقرر وجود شيء ما أو تنفيه. ومن ثم لا توصف لا بالصدق ولا بالكذب وإنما يكفي أن يكون اللفظ المعرف مفهوما (4).

يُحدّدُ أرسطو التعريف بأنه «صيغة تحدّد الطبيعة الجوهرية للشيء» ويشترط في هذه الصيغة أن تتألف من حدود أوليّة بسيطة واضحة وأن تكون «من طبيعة أو جنس ذلك الحقل العلمي» (5). ومعنى هذا ان التعريف عملية تركيب أو بناء تتألف من جنس (Genus) وفصل (differentia) الموضوع المراد تعريفه.

(3) Aristote. Metaphysics, in the Works of Aristote. Trans. to English. Oxford. 1963, p. 25 ؛ ونشير إلى أننا رجعنا الى طبعات مختلفة لكتب أرسطو المنطقية. ولكن أهم طبعة رجعنا إليها هي طبعة Budet، وهي الترجمة الموثوق بها. أما كتاب الميتافيزيقا لارسطو فقد رجعنا إلى الترجمة الفرنسية وهي موثوق بها قدر الوثوق.

(4) Aristote : Les seconds analytiques (76b)

(5) المرجع نفسه، ص 87d.

كما ضبط أرسطو للمعرّف شروطا تحدّد عمله، ومن هذه الشروط أن يضع في البداية «جنس الشيء والذي يتحدد بكونه مشتركا مع أشياء أخرى»(o)، ثم يضيف إليه فصْله الخاص به والذي يميزه عن الأشياء الأخرى، كما اشترط في تركيب التعريف الجامع المانع أن لا يشير إلى شيء خارج الطبيعة الجوهرية للموضوع المراد تعريفه.

ويشترط أرسطو في التعريف، من حيث هو عبارة تدل على طبيعة الشيء عددا من الشروط :

أولا : يجب أن يتألف التعريف من حدود أولية (primitive terms) غير قابلة للتعريف وتسمى اللامعرّفات (Indefinables). ويمكن أن نصنف اللامعرفات إلى صنفين:

1. المعطيات المباشرة في التجربة حيث أنها لا تعدو كونها إدراكات حسيّة وانفعالات، فليس في الوسع مثلا تعريف الضوء لمن عدم البصر.

2. الأجناس العليا التي لا تعلوها أجناس أخرى وهي تشكّل مجموعة المقولات التي بلغت درجة من التجريد فلم يعد ثمة من سبيل لتعريفها.

والمقولات هي التصورات العامة التي تردّ إليها كلّ أنحاء تفكيرنا كما شاء لها أرسطو أن تكون، وأكثر تقسيمات أرسطو شيوعا للمقولات هي :

الجوهر والكم والكيف والإضافة والموضع والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال.

ثانيا : يشترط في التعريف أن يكون مساواة بين حدين، وهذا يعني أن نستبدل الحدّ الذي يراد تعريفه بالحد المعروف.

ثالثا : يستلزم التعريف الدّقة بمعنى أن لا يكون غامضا أو مثيرا للالتباس ويشترط أن تتسم اللغة المستخدمة بالدقة والوضوح.

رابعا : يجب أن يكون التعريف جامعا مانعا. ويقتضي ذلك أن ينحصر التعريف في حدود ما يراد تعريفه، وأن لا يتضمن أيَّ حدّ زائد إذا أريد له أن يكون مانعا .

خامسا : ينبغي أن يتألف التعريف من جنس ما يراد تعريفه، ومن فصله الخاص به. وتلك هي الميزة الأساسية التي تميّز شيئا من الأشياء.

سادسا : يشترط في التعريف أن لا يكون دائريا (Circular) بمعنى انه لا يمكن أن نعرّف ما هو أولي من الحدود من خلال ما هو ثانوي.

(o) Aristote : Les topiques, trad. par Tricot. Vrin 1974m 154 a-26.

وبهذه الشروط يكون التعريف عبارة مستوعبة لخصائص الشيء الجوهريّة ودالة عليها.

إنّ نظريّة التعريف كما ضبط شروطها أرسطو تعدّ أسّ الحصول على المعرفة. فتحصيل المعرفة يكون بمسلكين : الأول هو التعريف (التصور) والمسلك الثاني هو طريق البرهان (التصديق). ولمّا كان التعريف صيغة تتألف من مفاهيم وهذه المفاهيم تقابلها موجودات في العالم الخارجي أو الكون : وهي أشياء وأشخاص (Objects) فإن هذه المفاهيم هي الأطر العقلية الإدْراكية التي هدفها استيعاب خصائص الموجودات والتعبير عنها، وبهذا تحْصل المعرفة بالاستناد إلى العملية التعريفية التي نتعرف من خلالها على موجودات العالم الخارجي.

ومن جهة ثانية يسْهم التعريف في تحصيل المعرفة بالنظر في المفاهيم المعقدة أو المركبة التي تحتاج إلى بيان معناها، ويتكفل التعريف بشرح دلالتها انطلاقا من المفاهيم الأولية الواضحة المعنى. وبذلك تتضح لنا صلة التعريف بالمعنى والدلالة، وكيف تساهم الصيغة التعريفيّة في تحديد البنية الدلالية للمعرَّفات (Définis). فالتعريف كما يقول ابن سينا وهو من الشرّاح الذين تابعوا الإرث الأرسطي المنطقي هو «أن يتصور به المعنى كما هو» والتصور يقوم على الحدّ الذي هو «قول دال على ماهية الشيء ولذلك لا بد له أن يكون مشتملا على مقوماته جميعها ويكون مركبا من جنسه وفصله، لأن مقوّماته المشتركة هي جنسه والمقوم الخاص فصله. ومالم يجتمع للمركب ماهو مشترك وما هو خاص لم يتم للشيء حقيقته المركبة» (٣).

2 - التعريف المنطقي :

التعريف Définition هو جملة الصفات التي يتألف منها مفهوم ما. وهو صياغة مفصلة لماهيّة المعرّف. لذلك اصطلح عليه المناطقة العرب بأنه «القول الشارح».

والتعريفات تتفاوت كمالا ونقصا أو استيفاء لخصائص المفهوم المعرّف. فأكمل تعريف هو الذي يدلّ على ماهية الشيء فيميزه بالتالي عن سائر الأشياء وهو مايدعوه المناطقة التعريف بالحدّ التام ويكون بالجنس والفصل.

فالتعريف يرتبط بالكليات الخمسة التي تضبط العلاقة بين المفهوم (Intension)

(٣) ابن سينا. الاشارات والتنبيهات. تحقيق سليمان دنيا. القاهرة ١٩٥٨ - ص. ١٦١.

والماصدق (extension) وهي تشمل كما صنفها ارسطو واضعُ علم المنطق الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام.

ونتناول هذه الكليات بالتعريف تباعا ثم ندرس طبيعتها والدور الذي تلعبه في التعريف وعلاقتها بالمفهوم والماصدق.

1) الجنس : Genus ويمكن تعريف الجنس من ناحية المفهوم على أنه مجموعة من الصفات الجوهرية التي تنتمي إليها مجموعة من الأنواع، بينما تتميز هذه الأنواع بعضها عن البعض الآخر. ومن ناحية الماصدق يكون الجنس صنفا من الموجودات تحتوي مجموعات أخرى تُسمّى أنواعا.

إذ يمكن تناول الظواهر من وجهة نظر مفهومية وماصدقية ولكلّ منهما خصائصها المميزة لها حيث يرتكز المدلول بالنسبة إلى التصوّر الماصدقي على القيمة الصدقية، بينما يستند إلى المفهوم بالنسبة إلى التصور الثاني. فكل القضايا الصادقة متكافئة من وجهة النظر الدلالية الماصدقية.

في حين أن التصور المفهومي يراعي خاصة قاعدة الاستنباط في التعبير عن التكافؤ بين المفاهيم. ولذلك فكل اسم يمكن تصوره مفهوميا من خلال الصفات التي يتضمنها. فالأشياء التي يحيل إليها الاسم تسمى بالماصدق، بينما تسمى الصفات بالمفهوم. فما صدق الإنسان هو مجموع الأشخاص الذين يدخلون تحت جنس الانسان (عمرو، زيد، فاطمة)، بينما المفهوم هو مجموع الصفات التي يختص بها وهي الحيوانية والجسمية والنطق والعقل. فالتأويل المفهومي يتجاوز التأويل الماصدقي باعتباره لا يتقيد بالعالم الخارجي الموضوعي بمعنى أنه إذا كان التصور الماصدقي «extensional» يقوم انطلاقا من ما صدق أسماء الأعلام وما صدق الصفات وماصدق العلاقات باعتبارها دلالة تربط بين أشخاص معنيين في الواقع، فإن التصور المفهومي «Intensional» لايرتبط بالواقع الخارجي، بل يتعداه إلى عالم الامكان. وقد أخذت بهذا المفهوم - مفهوم العوالم الممكنة - بعض النظريات الدلالية الحديثة ومنها نظرية «Montague» (8).

2) النوع : وهو من حيث المفهوم يتفق في الصفات مع الجنس لانتمائه إليه ويتميز

(8) R. Montague (1972): Pragmatics and intensional logic, in Semantics of natural language. Edited by Davidson and Harman. D. reidel Publishing Compagny/ Holland, pp. : 142-167.

بصفات تفصله عن الأنواع الأخرى الداخلة تحت الجنس عينه. ومن ناحية المَاصدق يضم مجموعة من الأفراد، بينما الجنسُ يضم مجموعة من الأنواع.

3) الفصل : «La différence» ويأتي تعريفه من حيث المفهوم فقط وهو الصفة أو الصفات المميزة التي تفصل نوعا من الأنواع عن سائرها داخل الجنس الواحد.

4) الخاصة : «Le propre» : الصفة التي تميّز نوعا من الأنواع داخل الجنس ولكن تميزها لها ليس تمييزا حاسما فاصلا كتمييز الفصل. ولذلك يدخل الفصْل في صميم الماهية أما الخاصة فتدخل في الماهية بالتبع لا بالأصالة.

5) العرض : «l'accident» : هو الصفة اللاحقة لماهيّة الشيئ أو مفهومه وهي تميّز النوع عن غيره داخل الجنس لا تمييزا بالأصالة ولا بالتبع، بل قد توجد في نوع وتوجد في نوع آخر كذلك.

وليس من الثابت أن أرسطو هو الذي وضع بنفسه هذه الكليات الخمسة. إلا أن المقطوع به أنه قد بنى نسقه المنطقي في «الأورغانون» على التمييز بين الصفات الجوهرية للشئ وصفاته العرضية، كما سلّم بأن الأجناس ثابتة وصفاتها كذلك واعتبر أن غاية العلم هي الكشف عن هذه الصفات.

ولكن «فرفيريوس» (Porphyre) عدّل بعد ذلك التقسيم الأرسطي، واعتبر صور الحَمْل الجامعة خمسا وضع لها مصطلح (المحمولات Les prédicables) في مقابل الموضوعات وهو ما ترجمه ابن سينا [1] بعبارة «الألفاظ الخمسة» أو «الخمس المفردة».

وفيما يلي مخطط ما يعرف بشجرة فرفيريوس :

---

(1) ابن سينا : الاشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دنيا، ط. مصر القسم الأول، ص 21.

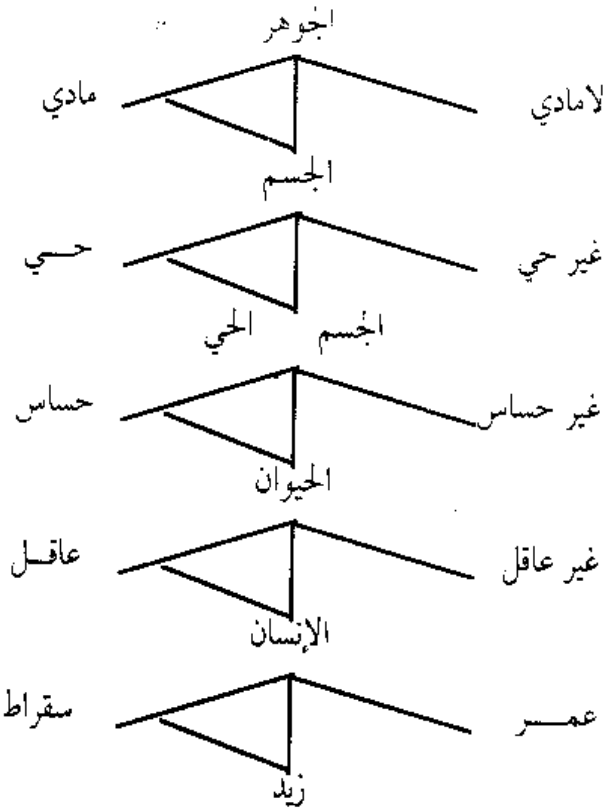

وقد توسع المناطقة بعد العهد الأرسطي في دراسة نظرية التعريف، فوجدوا أن التعريفات ليست جميعا من نوع واحد، وإنما هناك أنواع مختلفة من التعريفات، كل منها يتميز بسمات وخصائص معينة ويصلح لغرض معين. وقد استفاد المناطقة في وضع نظرية التعريف من التقسيم الذي سبق أن أشرنا إليه عند شرح المقولات.

والتعريف يجري في نوعين أساسيين هما :

ا - التعريف بالحد.

2- التعريف بالرسم.

وكذلك ينقسم التعريف بالحد إلى قسمين :

أ - التعريف بالحد التام.

ب- التعريف بالحد الناقص.

كما ينقسم التعريف بالرسم إلى قسمين آخرين هما :

أ- التعريف بالرسم التام.

ب- التعريف بالرسم الناقص.

وقد ذهب المناطقة إلى أن التعريف بالحد التام يكون باستخدام الجنس القريب والفصل، فإذا أردنا تعريف الإنسان باستخدام الحد التام قلنا : الإنسان حيوان ناطق، ونلاحظ هنا أن «حيوان» تشير إلى الجنس القريب وناطق تشير إلى الفصل، حيث تميز الإنسان وتفصله عن بقية الأنواع الأخرى المندرجة معه تحت الجنس (حيوان). أمّا إذا عرفنا الإنسان بأنه «كائن ناطق» فإن هذا يعني أننا استخدمنا الجنس البعيد والفصل.

أما التعريف بالرسم التام فيكون عن طريق الجنس القريب والخاصة معا. مثال ذلك قولنا الإنسان حيوان قابل للتعلم،حيث نجد هنا أن «قابل للتعلم» خاصة للإنسان وحده. وأما التعريف بالرسم الناقص فيكون باستخدام الجنس البعيد والخاصة مثل قولنا الإنسان هو الجسم الضاحك.

يتضح من هذا أنّ التعريف بأنواعه لا يخرج عن هذه المعادلات الأربع :

1- التعريف بالحد التام = الجنس القريب + الفصل

2- التعريف بالحد الناقص = الجنس البعيد +الفصل.

3- التعريف بالرسم التام = الجنس القريب + الخاصة.

+- التعريف بالرسم الناقص = الجنس البعيد + الخاصة.

ويشترط المناطقة على إجماعهم مجموعة من الشروط الأساسية الواجب توفرها في التعريف وهي :

أولا : يجب أن يكون التعريف مساويا للمعرّف، وتلك أول خصيصة من خصائص التعريف العلمي الدقيق، إذ أن التعريف على هذا النحو يقال له التعريف الجامع المانع، أي ذلك التعريف الذي يجمع كل أفراد المعرف معا، ويمنع دخول أفراد أخرى تحت التعريف.

ثانيا : أن يتطابق المفهوم من التعريف مع المفهوم من المعرّف، لأنه إذا كان مفهوم التعريف أقل أو أكثر من مفهوم المعرّف ترتب على هذا زيادة أو نقصان في ما صدق المعرّف، وهذا لا يجوز منطقيا.

ثالثا : ألا يحتوي التعريف على الحد المعرّف ذاته، لأن هذا من شأنه أن يجعل التعريف دائريا أو تحصيل حاصل.

رابعا : يجب أن يخلو التعريف من المجاز أو الغموض.

خامسا : يجب أن نستخدم الحدود الموجبة في التعريف وألا نلجأ إلى استخدام السلب.

3 - قضايا التعريف في النظريات الدلالية الحديثة :

إن مشكل إيجاد تعاريف كافية للوحدات المعجمية طرح في إطار النظريات الدلالية تحت مصطلح «التفكيك الدلالي» أو ما أسموه «بالمعالجة التعريفية». وقد أقام فودور وآخرون (1980) [10] تبنيهم لبعض الفرضيات الدلالية على نقدهم لمنهج التفكيك الدلالي والمعالجة التعريفية.

وقد استدلوا على أن التعاريف ليست واقعة نفسيّة، فالتصور التعريفي يعتبر أن تعقد الجمل تابع لتعقد تعريف الكلمات التي تتضمنها هذه الجمل. فلفظة «اعزب» هي أقل تعقيدا من عبارة «غير متزوج» لأن تمثيل الأولى الدلالي يتضمن تمثيل الثانية.

كما أن أفعالا مثل أفعال الجعلية مثل كسر و- علم - هي أكثر تعقيدا من أفعال الحدث الأخرى مثل - رأي - أكل - شرب - خرج - لأن تعريف الأولى يتضمن تفكيكا دلاليا إلى مكونين :

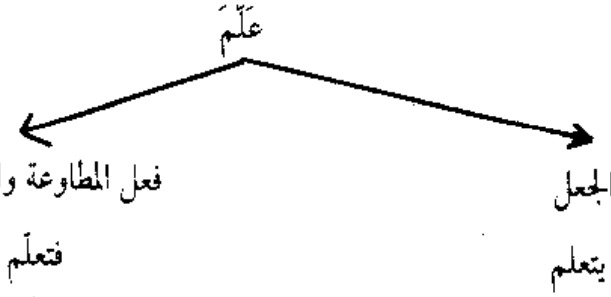

إلا أن هذا التعقيد لا يوافق حدس المتكلم الذي لا يدرك الاختلاف المفترض في درجة التعقيد، مما يعني حسب فودور غياب ترابط بين التعقيد التعريفي وبين التعقيد النفسي. ولذلك فهو يدعو الى اعتبار الوحدات المعجميّة أوليات وهو الاعتبار الذي تمكن من التحقق منه فرضية مسلمات المعنى "Meaning postulate"

(10) Fodor A., Garret M., Walker E. and Parkers C. (1980) : Against definition. Cognition-8

إن هناك عددا من المشاكل يواجهها التحليل الدلالي التفكيكي في رصد كلّ العلاقات والخصائص الدلالية للكلمات، ويبرز من هذه المشاكل مظهران :

1. يتعلق الأول بصعوبة إيجاد تعاريف تتصف بالكفاية، أي تفكيكات وتحاليل مكوّنيه لأغلب الكلمات في لغة طبيعية معينة، وحين نقترح هذه التعاريف فهي لا تخلو من النقائص.

2. أما المشكل الثاني فيتعلق بما تأسست عليه المعالجة التعريفية من تمييز للكلمات «البسيطة» دلاليا والتي لا تفكك معانيها، من الكلمات المركبة دلاليا والتي يمكن تفكيك معانيها. وبذلك فإنه تُرْصَدُ خصائص هذه الأخيرة، ولا تُرْصَدُ خصائص الأولى لأنها بحكم تعريفها غير قابلة للتفكيك. فيمكن مثلا أن نرصد علاقة التضمن بين كلمتي «أعزب» و«إنسان» عن طريق تفكيك «أعزب» إلى سمات «إنسان» مثل :

أعزب = (+) إنسان

(+) راشد

(-) متزوج = غير متزوج.

إنسان ⊃ أعزب

حيث يمثل «أعزب» جزءا من الجنس إنسان. إلا أنه مقابل هذا الصنف من الكلمات يوجد صنف آخر غير قابل للتفكيك الدلالي أو التعريف، لذلك يستعصى تفسير علاقة التضمن بينه وبين كلمات أخرى مثل علاقة التضمن بين إنسان «وحي». إذ يمكن أن نقول : إن التصور «إنسان» يتضمن السمة «حي» ولكن لا يمكن أن نعرف «إنسان» عن طريق السمة «حي» بالاضافة إلى سمة أو «سمات» أخرى يفتقدها التحليل. ونفس المشكل يظهر في تعريف كلمات من نوع «أحمر» وهي تتضمن السمة : «ملون» ولكن لا يمكننا رصد هذه العلاقة عن طريق تفكيك «أحمر» إلى ملون بالاضافة الى شيء آخر، إذ لا توجد سمة أخرى تسمح بوضع معادلة مثل :

ملون + س = «أحمر»

لذلك اقترحت بعض النظريات الدلالية تعزيز آلية التحليل التفكيكي بآلية أخرى ومنها تلك التي استعملها «كاتز» (Katz) (1972) وسماها قواعد حشو دلالية مثل قواعد

الاستلزام الدلالية :

إنسان ===› حي : وهي تعبر عن أن إنسان أو حيوان يستلزمان : حي . فيستغني بذلك عن ادخال السمة حيّ في كل مدخل معجمي توجد فيه السمة إنسان أو حيوان [11].

وهكذا تمكن هذه القواعد من رصد علاقات الاستلزام التحليلي ومن رصد خصائص الوحدات المعجمية غير القابلة للتفكيك مثل وحدات الألوان المعجمية

حيث تستلزم وحدة أحمر س -----› ملون س

وتستلزم وحدة إنسان س -----› حي س

أما النقد الثاني الذي وجه الى المعالجة التعريفية فيتمثل في أن التصور التعريفي يفترض أن بعض الوحدات تتضمن نفيا تعريفيا خالصا (Pure definitional negatives) يظهر في تمثيلاتها الدلالية أو تعاريفها مثل :

«أعزب» التي يمكن أن تعرّف ب «إنسان غير متزوج»

«ميّت» التي يمكن أن تعرّف ب «غير حي»

«طفل» التي يمكن أن تعرّف ب «إنسان غير راشد»

ولكن هذا النفي التعريفي الخالص لا يستعمل باعتباره متضمنا عناصر نفي في تمثيله اللغوي، ولا يحلل في أي مستوى من مستويات هذا التمثيل ومن ثمة فالتعاريف التي تفترضه ليست واقعية. أما القسم الثاني من النقد فيتصل بما تفترضه المعالجة التعريفية بشأن علاقة اللغة بالعالم وما تقتضيه الإحالة (Référence). فالمعالجة التعريفية تعتبر أن تعاريف الكلمات تحدّد ما صدقها، إذ أن هذه المعالجة تقسم المعجم الى حدود تقبل التعريف (Définissables) وإلى أوليّات (primitives). ودور التعاريف هو أن تربط الحدود والأوليات فتذهب من الأولى لتقف عند الثانية : وإذا افترضنا أن التعاريف تثبت ما صدق كلمات مثل «أعزب» بالنسبة الى ماصدق «متزوج»، فما الذي يثبت ما صدق «إنسان غير متزوج». وهو ما يطرح مشكل تأويل الأوليات بالنسبة الى المعالجة التعريفية.

ولذلك سارت بعض النظريات الدلالية باتجاه استبدال منهج التفكيك الدلالي أو المعالجة التعريفية بمنهج التأليف الدلالي. وأشهر من تبني هذا المنهج «جاكندوف» في أعماله التي تمتدّ من سنة 1983 إلى 1987.

(11) Katz J. (1972). Semantic theory. Harper and Row Publishers. pp. . 44-45

إن هذا التصور التأليفي الذي يقابل المنهج التفكيكي يثبت أن دلالة الكلمات يجب أن تكون لها بنية داخلية حتى تمكن مقارنتها ببنيات دلالية أخرى مستحدثة باستمرار في المعجم، وهو بذلك يلغي أية نظرية، مثل نظرية فودور التي تقول إنّ التصورات الممكنة، المرمّزة في وحدات معجمية مفردة، معطاة فطريا باعتبارها كيانات غير محللة تقوم العلاقات بينها على شبكة من مسلمات المعنى (Meaning postulate).

لقد استندت النظريات الدلالية إلى فرضية «البنية التصوية» إلا أن هذا التصور التأليفي للمعاني (جاكندوف) لا يتأسس على اعتبار البنية الدلالية مجموعة سمات أو قيود ضرورية وكافية في نفس الوقت، وذلك نظرا لطبيعة الأحكام المقوليّة غير الصارمة التي تطبع المعرفة التصورية. إذ أن نظرية الدلالة التصورية قد صاغت تصورا للمقولات يختلف جوهريا عن تصور نظرية الشروط الضرورية والكافية حيث اعتبرت أن المقولات تقوم على بنية من السمات الدلالية النمطية (الطرازية : Prototype) التي لا تتجلى في سمات مشتركة بين كلّ عناصر المقولة، وإنما في عدد كبير من السمات التي تصدق على بعض عناصر المقولة وليس على كل عناصرها بالضرورة : «فالكرسي» الذي لا يستجيب لسمات النمط النموذجي المتعلقة بعدم امتلاك ذراعين أو أربع أرجل، يبقى مع ذلك «كرسي» رغم افتقاده لبعض السمات النمطية. إذ السمات النمطية لا يشترط فيها أن تكون مشتركة بين كل عناصر مقولة معيّنة، لأنها سمات تعكس آثار المثال الأفضل أو النمط النموذجي ولذلك وسمت بأنها سمات نمطية أو نموذجية [12].

إنّ اعتماد مفهوم «السمات النمطية» افضى إلى تحول جوهري في تصور التعاريف الدلالية للألفاظ. فبعد أن كان نموذج القيود الضرورية أو المعالجة التفكيكية، يسعى الى بلورة تعاريف تقابلية تعين بوضوح السمات التي تميز مقولة عن المقولات الأخرى، فان المعالجة التأليفية النمطية فتحت الباب واسعا أمام السمات غير التقابلية مما خرج بالتعريف من مجرد تحديد لما يميز «القط» من «الكلب» و«الرجل» من «المرأة» مثلا إلى وصف موجب (Description positive) يحدد ما هو «القط» وما هو «الكلب» وما دامت النظرية التصورية تحرر التعاريف من الوقوف عند الأوصاف التحليلية أو السمات الضرورية والكافية. فالأوصاف التعريفية يجب أن تكون «صورا ذاتية» حقيقية للتصورات المرتبطة بالالفاظ المراد تعريفها. وبهذا تصبح التعريفات الدلالية أكثر غنى من التعريفات التي يسمح بها نموذج

Kleiber G. (1988). "Prototype, stéréotype: un air de famille" DRLAV 38. (12) p. 25

القيود الضرورية والكافية. وذلك بالنظر الى ظهور غنى في الخصائص المعتبرة وكثافة في المعلومات ومن بين هذه المعلومات : المعلومات البصرية Visual informations، وباعتماد هذه الخصائص والمعلومات يتحرر المعجميّون وصانعو القواميس من ضيق التعاريف التحليلية التي يستلزمها نموذج القيود الضرورية والكافية.

وباستبدال هذا النموذج الأخير بالسمات النمطية تلغى الحدود المقوليّة الصارمة التي تفصل بشكل صارم بين ما هو (س) وما ليس (س).

وقد اقترح (جاكندوف) [13] ان تتضمن المداخل المعجمية الخاصة بالاشياء الفيزيائية الى جانب بنياتها الصوتمية والصرفية والتصورية تمثيلات للنموذج البصري الثلاثي الأبعاد : (Le prototype visuel à triple dimension)، وهو نموذج يرمز إلى تفكيك الأشياء إلى الأجزاء والأنساق الفضائية الهندسية التي تنتظم فيها، والعلاقات التي تربط بين اجزائها. وبذلك يغني هذا التمثيل الهندسي عن اللجوء الى قائمة من السمات الدلالية المستفيضة. وهو تمثيل يجد تبريره في فرضية البنية التصورية التي تربط بين المعلومات اللغوية من جهة (Linguistic informations) والمعلومات غير اللغوية، ومنها المعلومات البصرية : (extra-linguistic informations ex : visual informations) من جهة ثانية.

إن مفهوم البنية الدلالية (La structure sémantique) أو البنية التصورية : (La structure conceptuelle) هو فرضيّة تبنتها الدلالة التصورية وتُستنتج هذه الفرضية من الادبيات الدلالية [14] وتستند الى عدة مسلمات تأخذ بها فرضية البنية التصورية :

أولها التمييز بين الأشياء المفردة أو الموضوعات (tokens) التي تتم مقولتها من المقولات أو الأنماط (types) التي تنتمي اليها هذه الموضوعات أو لا تنتمي.

فالموضوعات المفردة مثل سقراط أو أرسطو أو رجل أو تفاحة... الخ والتي تراها الذات أو تدركها أو تتذكرها في أي لحظة تنتمي الى تصورات الموضوعات في البنية التصورية. أما أنواع الصفات أو الخصائص التي تمكن الذات من مَقْوَلة العالم مثل مقولة «إنسان» في مثال : «سقراط إنسان» فتشكل حصيلة هذه الذات من تصورات النمط أو الطراز : Prototype.

وتسقط اللغات الطبيعية في تصورات الموضوعات أسماء الأعلام (Proper names) التي تعيّن لأفراد مثل «سقراط» و«أرسطو» و«محمد» و«علي». بينما تسقط في

(13) Jackendoff R. (1988) "Conceptual semantics" in Eco. U. santambrogo (Eds)

(14) Jackendoff R. (1983). Semantics and cognition MIT Press. pp. 41-42

تصورات النمط أسماء الأجناس، مثل إنسان أو حيوان أو جماد. أما أساس العلاقة بين الموضوعات والأنماط في البنية التصورية، فهو أن الأولى تكون مثالا للثانية أو مضمنة فيها. وحتى يتم إسقاط شيء معيّن في الوعي يجب أن يكون هناك تمثيل ذهني يسمح بذلك، وتسمى مكوّنات هذا التمثيل أو هذه البنية التصوريّة : مكونات تصورية أو أوليات تصورية (primitives conceptuelles) وهي التي تمكن من رصد إدراك الأشياء لدى البشر.

إن «الأوليّات التصورية»، إذ تحدد إمكان الأحكام المقولية وطبيعتها فانها تمكن من رصد ما تحيل عليه العبارات اللغوية في العالم المسقط، وتشمل هذه الإحالة بالاضافة الى تمييز الأنماط من الموضوعات مجموعة كبيرة من المقولات الأنطولوجيّة مثل الأشياء والأمكنة والأعمال والأحداث.

فالبنية الدلالية التصورية في اللغات الطبيعية (Natural languages) تقوم على انساق رئيسية من السمات المشتركة، ويلعب تفكيك مقولات هذه البنية تبعا للأنساق المذكورة دورا هاما في تخصيص التصورات وأولياتها ومبادئ تأليفها. ومن هذه الأنساق التي تنتظم البنية التصورية الدلالية نسق المقولات الأنطولوجية ونسَق الموضوعات ونسق سمات الحقول الدلالية.

إن الوحدات الجوهرية في البنية التصورية هي عبارة عن مكونات تصورية : (Conceptuel component) تنتمي الى قائمة محدودة من المقولات الأنطولوجية الرئيسية أو أقسام الكلم التصورية مثل الشيء والحدث والمكان والزمان والمسار والخاصية. ورغم اختلاف هذه العناصر في إحالتها الى الكون فإنّ ما يوحّد بينها أنها تشترك في عدد من الخصائص منها :

أ - أن كل مقولة تصورية تفكك إلى بنية دلالية يكون كل موضوع فيها مكونا تصوريا ينتمي الى مقولة انطولوجية كبرى. فتفكك بنية مثل «سقراط فان» إلى دالة قضوية تقرر حكما ويربط هذا الحكم بين موضوعين هما : «الشيء» سقراط والخاصية «فان».

ب - أن البنية التصورية لوحدة معجمية ما هي كيان يملك صفرا أو أكثر من محلات الموضوعات، وهي محلات تحل في قيمها معاني الفضلات التركيبية.

منية الحمامي
كلية الآداب بمنوبة